على هامش مؤتمر النفط العالمي (٢)

عولمة اقتصاد ثرواتنا

بقلم: حمد محمد المرعي

بداية لا بد من ان نستذكر عنصرين مهمين لا يمكننا تجاهلهما عند التطرق لموضوع حقول الكويت النفطية: الاول ان منطقة الخليج بشاطئيها ترسو على بحيرة نفطية يمثل مخزونها ٦٥٪ من الاحتياطي العالمي، والثاني ان التطور السريع لعلوم وتكنولوجيا الطاقة لابد من ان يؤدي الى تطوير او اكتشاف مصادر اخرى في المستقبل القريب (ناهيك ان كل الدلائل والمؤشرات تدعم هذا)، مما قد يهمش - والى حد ما - ثرواتنا الوحيدة ان لم نستفد منها عاجلا لاستكمال اوجه التنمية وترسيخها. يضاف الى ذلك حاجتنا لاستغلال جزء من ثرواتنا المخبأ في باطن الارض لتعويض خسائرنا الجسيمة بأسباب احتلال الكويت وحرق آبارها النفطية وحرب تحريرها من جهة. ومن جهة اخرى المحاولة لرفع حصة او Quata الكويت في تصديرها لنفطها الخام مع مجموعة اوبك OPEC وهذا حق مشروع ومطلوب تحقيقه.

ولاستزادة مثالا وليس حصرا، تراجع البرامج التلفزيونية التسجيلية التالية:

١) «مقابلة شخصية»، حوار: هشام الناظر - وزير النفط السعودي الاسبق - تطورات قضايا النفط في المنطقة، تقديم عماد الدين اديب - شبكة اوربت - القناة الثانية (نوفمبر ١٩٩٩).

٢) «مقابلة شخصية: استراتيجية النفط»، الدكتور احمد زكي يماني - وزير النفط السعودي الاسبق، تقديم: عماد الدين اديب - شبكة اوربت القناة الثانية (اكتوبر ١٩٩٩).

٣) «حوار مع الغرب: تسييس النفط» حوار الدكتور عبدالمحسن المدعج - وزير النفط الاسبق، ليو دروالس - مدير مركز الطاقة (لندن)، جيمس آيكنز - سفير الولايات المتحدة السابق في السعودية ومدير مكتب الطاقة والنفط السابق في وزارة الخارجية الاميركية، تقديم: محمد الشناوي - تلفزيون MBC «نوفمبر ١٩٩٦».

٤) «قضايا وردود: النفط»، حوار السادة: علي البغلي - وزير النفط الاسبق، عدنان عبدالصمد - عضو مجلس الامة، عبدالجليل الفريللي - المستشار الصناعي، تقديم: يوسف عبدالحميد الجاسم والدكتور يوسف الابراهيم (وزير التربية ووزير التعليم العالي حاليا) - تلفزيون دولة الكويت (ابريل ١٩٩٣).

وهذا بالطبع يلزمنا، رغبنا في ذلك أو لم نرغب، بالاستعانة بالشركات الغربية وخبراتها في الوصول الى ما نصبو اليه. وفي هذا الخصوص فانه يجب ان لا ننسى ان الشركات الغربية هي اول من اكتشف مصادرنا النفطية وكانت وما زالت مصدر خبرات وتقنيات عملياتنا - فهي اذا اولى وادرى، زد على ذلك ارتباطاتنا المتشابكة مع دولها الغربية سواء كانت لمصالح سياسية او اقتصادية او دفاعية او ثقافية وغيره. وزد على ذلك ايضا ان من المؤكد ان الشركات الغربية كونها شركات رأسمالية، فانها ستحقق الهدف المنشود بأقل التكاليف (قارن لو اسندت هكذا مشاريع لجهات وطنية والتاريخ والتجربة تشهد لانتهينا بمردود رجعي).

الا ان كل هذا يجب ان لا يعفينا من ان ما نطمح اليه خال من المحاذير في استثمارنا لحقول الشمال النفطية والضوابط والابعاد المطلوبة لهكذا امور. والمجال لا يسمح لنا بالتفصيل هنا ولهذا نوجزها على النحو التالي:

اولا: ان تكون الاهداف والتطلعات واضحة وعملية لغايات وطرق واساليب التعامل مع الشركات والالتزامات والشروط المعقولة والمرنة. والضرورة تحتم علينا الاستفادة من تجارب السابق والخبرات الوطنية المؤهلة وذات الدراية والمطلعة على هكذا اعمال.

ثانيا: ان يكون الشق الاكبر من التعامل مع الشركات الاجنبية هو تكوين خبرات وطنية - سواء تم ذلك في الكويت او خارجها، وسواء كان ذلك في القطاع الاداري او الفني او الاقتصادي. بمعنى ان لا يترك الحبل على الغارب ونستمر في تأصيل مقولة «قوم مكاري» المعجوة.

ثالثا: وايضا ان يكون الشق الاكبر لعائدات الحقول الشمالية هو تدويرها للاستثمار مرة ومرات، وتجنب ممارساتنا كما في العقود الخمسة الماضية (خذ من ماله وعيّده)، لينتهي بنا المطاف الى ما حصل من مبان مؤقتة مهلهلة واعادة تبليط ورصف الطرق عشرات المرات في اليوم الواحد وخدمات ومرافق عامة تسوء يوما بعد اخر وتكوين بطالة مقنعة تراكمها بازدياد مستمر، وليعود بنا الامر مرة اخرى الى اسطوانة تخصيص ثم تأميم لاعادة تأميم ثم تخصيص لمرافق الخدمات او قطاعات الاقتصاد.

بايجاز، ما نود توضيحه هو ان تستغل الثروات النفطية لحقول الشمال بكاملها كرأسمال يستثمر ولا يدخل في الميزانية العامة ومخصصاتها الا ناتج او ريع استثماره فقط، لان في غير هذا مخالفة لبديهيات المنطق والحكمة، وتعود الكويت كما عادت حليمة الى عادتها القديمة، وعندها تخسر البلاد ونخسر نحن حقول الشمال.

رابعا: غني عن القول حساسية وميول البعض من الدول الاخرى وخاصة المعادية او المتصيدة لثغرات هنا او هناك لنوايا سياسية او اغراض اعلامية. وعليه فان الحكمة تتطلب ترتيبات مسبقة وتمهيدا مدروسا ومتبلورا لسد اي ثغرة قد يحاول البعض من خلالها المساس بأمن البلاد واستقرارها او وضعها في موضع الدفاع عن مصالحها. وغني عن القول ان المنطقة برمتها، وكما هو معروف، هي منطقة نزاعات وتحالفات اقليمية ودولية ومناطق نفوذ.. الخ.

خامسا: الاعتبارات والمسألة البيئية، وهذا في منتهى الاهمية. فلا يجوز ان نستثمر مادة لامر وقتي على حساب البيئة وديمومة سلامتها. وليس ذلك الا لأن من الاستحالة اعادة البيئة الى طبيعتها الاصلية في اغلب الاحيان، وان عمليات الاصلاح في الاحيان الاخرى تتعدى عشرات اضعاف مردود استثمارها. وعليه فان من الضروري اجراء ما يلزم لمعالجة امور اعمال الحفريات والنقل والتجميع او ما يختص بمواضيع مكامن النفط المفرغة. وخاصة انه، وكما هو معروف، فان اراضي الشمال غنية بالمياه الجوفية العذبة (ما يعرف بـ «حقل الروضتين»). ولهذا فانه في غاية الاهمية ان تكون الاولوية لسلامة [illegible] وخاصة لمنطقة صحراوية فقيرة في المياه مثل منطقتنا فكل الحقائق تشير الى ان المستقبل هو للمياه، وليس النفط، وان النزاعات والحروب ستكون بشأن مصادر المياه وليس النفط، وان الحياة باكملها ستظل وكما عهدناها معتمدة على المياه وليس النفط. وصدق تعالى في قوله الكريم «وجعلنا من الماء كل شيء حي». فالماء هو الذي احيا الله به الكائنات لتفنى وتتحلل الى مواد نفطية.. وسبحانه جل وعلا.

واخيرا، فتهانينا لمن قام بالمبادرة وترتيبات «المؤتمر النفطي العالمي» الذي عقد في الكويت فقد كانت، كما علمنا رائعة، وكذلك ما اطلعنا عليه من مواضيع الاوراق المقدمة فقد كانت موضوعية وان اختلفنا او تحفظنا على بعضها.

(انتهى)